فيجب ردّه ولا تعزير على رادّه الرابع والخمسون السؤال عن حلّ شيء وحرمته وطهارته ونجاسته
صاحبه وما آكله الوالي فيه يعني أو نوعًا أظهار الورع بلا ريبة قوالبلوى شرعًا والا ساءة ظاهرة
على الحرمة ولا على النجاسة فذلك قبيح لان الاصل الحل والطهارة وذلك نحو بريد ان يشتري
شيئا من رفيع يدل عليه فيسئل البائع عن وجه وصول المبيع اليه ومحل البائع مستور ظاهره
العدالة لكن لما سكان مرتهنا بالخيانة فلا بأس بذلك بعد وجود يده اي يهدى اليه فحذف الجار والمجرور
الفعل المضعف لازم بخص بهذا معنى يعطيه وحذف ثاني مفعوليه لدلالة المقام عليه اي
شيئا رجل مستور لا يدعون الخيانة تعظيما وتكريما فيفيده ما له فيسئل المهدى اليه
او المصنف عن حل المهدية في الاول وحل الطعام في الثاني او ثانيا في الرجل المستور به
اي بالمهدى وغيره بقول امام في كون اناء الشرب ليشرب المرء به او يتوضأ به
او يفرش ليقي بها او سخانة المعدة للصلوة واسناد السيوطي اليها من الاسناد للمكان
كنهر جار يصلى على ما من المفروش وليس فيه اي الماء والمفروش نجاسة واصل الفقهاء
الطهارة فيسئل نقلا عن طهارة تفرشا اي سؤال عما ذكر اذ مجرد المهدى وسوء
ظن به انه يهدى للنصارى ورياء للناس انه مفترٍ مدين او عجب في نفسه فيسئل اشرفها
عنده في البافعة اما المهدى له او جهل الحكم المذكور ان الاصل الطهارة او تحسين الظن
او المعاملة اي سؤال عن باطن الامر الذي لا يطلب البحث عنه ويدعه لحال فقد ما عليه
الصدر الاول فعليك فالزم ايها السالك الاعتماد على الظاهر من الحل في المباع والمهدى
والطهارة في الماء والمفروش للصلوة كما اعتمد عليه الصحابة والتابعون ولم ينقل
عنهم التفتيش عن الباطن في شيء مما ذكر فان اليد دليل ذلك والعدول خلاف الاصل
وان الاصل في الاشياء الحل حتى يوم سبب التحريم كالمعلوم بالعقول والنصارى باليدين
في تناول الدخان المعروف ولا الطهارة فلا يتوهم خلاف في ذلك الا بدليل والا كان
وسواسا لا ورعا والمقرر المدلول بالاصل لا يزول بالشك باحتمال البدل العارضة
او طرو النجاسة المحرم بل الاصل بقاء ما كان بحاله ويجيء ان شاء الله تعالى له في المقام
زيادة تفصيل في التقسيم ونشر الاحكام في الباب الثالث من ابواب الكتاب الخامس
والخمسون من الافات اللسانية تسأ جي اثنين اسرارها بالجيم عند ثالث وثلاثون
الثالث سأكتا فسكوته ليصح تأجيبه ماد ونه فاذا اي تأجي ممن ذكره متى عند بالنص
النبي كما خرج الشيخان المرموز لهما بقوله ع م عن ابي سعود رضي الله عنه ان رسولنا ﷺ
قال اذا كنتم ثلاثة فلا يتناجى اثنان دون الآخر بغير اذنه اي لا يجوز

ذلك

ذلك الاذا به حضر اكان او سفر اوالا صح حتى تختاطوا بالناس عامة التكوي وعلل ذلك بقوله من
تعليل لعل بفتح الفوقية وكسر الحاء ان ذلك التناجي عند عدم الاختلاط يحزنه بضم الفوقية وكسر الزاي
بفتحها وضم الزاي ودلالة لما ذكر من توهم ان نحو الا يزايه وخرج بالثلاثة الاربعة فتناجي
اثنان وفي حديث رواه ايضا احمد والترمذي وابن ماجة ولا تباشر المرأة تنعت معنى النهي
اي لا تمس المرأة المباشرة اخرى ولا تنظر اليها فتنعتها اي تصفها ما رأت من جنسها لزوجها
وفي نسخ فتصفها بدل فتنعتها والمعنى واحد لزوجها كأنه ينظر اليها فيتعلق قلبه بها
فيقع بذلك فتنة والنهي منصب على المباشرة والنعت معا ومقتضى كلام الجامع
الصغير للسيوطي انه هنا لكمالة الفرد بها البخاري عن مسلم فانا نغدي ما قيل من ان
المصنف قد سبق ذكر وغيره هنا ملاعد مسلما ممن تقدم واخرج مالك في الموطأ
المرموز له بقوله ط عن ابن عمر بن الخطاب قال سمعت رسول الله ﷺ يقول اذا تناجى اثنان
دون واحد فلا بأس ان معه كما قال ابو داود والمرموز له بقوله د قال ابو صالح الراوي
عن ابن عمر فقلت لابن عمر واربعة اي فما حال تناجي اثنين من اربعة قال لا يضرك لنفعة بها
ح بأمكانها التناجي بهما ايضا السادس والخمسون التكلم مع الشابة الوقوع اتصال لسن الكبر
الذي يخرج به من توجه النفس اليها عادة الاجنبية فانه اي التكلم معها لا يجوز لا لحاجة
فظاهر ان المراد بالتكلم والكلام ايضا فان كلا لا يجوز بلا حاجة اما لها فكان احتاج للشابة
عليها التتابع معها فيجوز حتى لا يشمت العاطسة ولا يسلم عليها ولا يرد سلامها لعدم
شرعية جهرها اذ لا يفضي الى الفتنة بل يرده في نفسه عملا بقول واذا حييتم بتحية فحيوا
باحسن منها او ردوها وهو ما وكذا العكس لان شمتية اذا عطس ولا تبدأها بالسلام ولا تجيب
سلامه جهرا ان لا يخلط شيء من ذلك لتكون تحية للكلام لقوله صلى الله عليه وسلم والله
زنا اي ما يكتب به اثما كاثم الزاني في الجملة الكلام لا قدر انه به الكلام المحرم كما ذكره
تمام تمام هذا المطلب في افات الاذن من هذا الباب ان شاء الله تعالى السابع والخمسون
من الافات اللسانية السلام اي بدؤه على المرتحلين والمعاهد وغيرهما من الكفرة بلا حاجة
عنده تخرج للملاطفة لنضالها وانما السلام ع مكروه اي للحاجة لا بأس فيها وعليها
انه لا يسلم انهى تنزيها على الغاسق المعلن بفسقه لقبح جرمه ولا على الذي يتغنى اي المغني
المحرم والذي يطير الحمام لانه لهو غير مشروع كذا في الثانا رخانية نقلا عن الخانية بفتح المهملة وتشديد
الفوقية وكسر الجيم وتشديد التحتية بعدها هاء ورد سلام الذمي بقوله وعليكم كما
كذا في الصحيح ولا يزيد عليه السلام ولا الرحمة ولا البركة كذا في الخانية اي فتاوى قاضيخان وغيرها

Copyright © King Saud University